

النازل عن الشكوى في قانون الاجراءات
الجنائية الفرنسية

بقلم السيد كومباليو
المستشار بمحكمة النقض الفرنسية
عزبه الدكتور محمد حسن الجازوي

اعتادت مجموعة « دالوز Dalloz » أن تقوم بنشر الابحاث والمقالات القانونية القيمة ، التي يكتبها كبار رجال القانون ، سواء كانوا فرنسيين أو أجانب . وفى أحد اعدادها نشرت تقريرا قيما وضعه المستشار كومبالديو فى الطعن الجنائى المرفوع الى محكمة النقض الفرنسية من مندوب الحكومة عن الحكم الصادر من المحكمة الدائمة للقوات المسلحة فى باريس بتاريخ ٤ مايو ١٩٦٥ م .

ولما كان التقرير المذكور لا يزال - رغم قدمه - يحتفظ بقيمته القانونية ، لدرجة أن كبار فقهاء القانون الجنائى الفرنسيين يحيلون اليه فى مؤلفاتهم الحديثة عند دراسة التنازل كسبب من أسباب انقضاء الحق فى الشكوى ، فقد رأيت أن أنقله الى العربية .

وتتلخص الواقعة فى أن أحد أفراد القوات المسلحة الفرنسية المرابطة بألمانيا قدم شكوى ضد زوجته بتهمة أنها هجرت منزل الزوجية دون مبرر قانونى ، الامر المعاقب عليه بالمادة ٣٥٧ - ١ فقرة ١ من قانون العقوبات الفرنسى .

قدمت المتهمة للمحاكمة فحكم عليها غيابيا بالحبس لمدة ثلاثة أشهر ، عارضت المحكوم عليها فى هذا الحكم أمام المحكمة الدائمة للقوات المسلحة فى باريس فحكمت بانقضاء الدعوى الجنائية لتنازل الزوج عن شكواه .

لم يرض مندوب الحكومة بهذا الحكم فقرّر الطعن فيه بطريق النقض لمخالفته لنص المادتين ١/٣٥٧ عقوبات و ٣/٦ اجراءات ، وبتاريخ ٢٨ اكتوبر ١٩٦٥ م أصدرت محكمة النقض الفرنسية حكما وهو يقضى برفض الطعن . ولقد وضع المستشار المقرر كمبالديو Combaldieu التقرير (١) التالى فى الدعوى :

لم يتضمن قانون تحقيق الجنايات نصا صريحا حول هذا الموضوع . ومن ثم فلا بد من الرجوع الى قانون العقوبات .

(١) يتكون التقرير من قسمين : القسم الاول عن اختصاص المحكمة العسكرية . اما القسم الثانى فهو عن التنازل عن الشكوى ، وقد اقتصرنا على ترجمة هذا الجزء الاخير باعتباره أهم جزء فى التقرير ، وحتى يتعرف القارئ على أحكام التنازل فى القانون الفرنسى مقارنة اياها بأحكامه فى القانون الليبى .

وبالرجوع الى هذا القانون نجد نصوصا قليلة تتضمن استثنائية فى هذا الصدد .

فمثلا تعطى المادة ٣٣٧/٢ من قانون العقوبات الزوج حق ا زوجته الزانية ، فتنازل الزوج يودى الى انقضاء الدعوى الجنائية حالة زنا الزوجة ، وهذا التنازل يمكن أن يتم فى أية مرحلة من الدعوى ، كما أن الزوجة تستطيع ، فى مقابل ذلك ، التنازل عن حالة معاشرة الزوج لخدینته . كذلك فان المادة ٤٩ من قانون لسنة ١٨٨١ بشأن المطبوعات تنص على أن تنازل الشاكى عن شكه الاجراءات الجنائية فى جرائم الجنج والمخالفات (٢) .

ويمكن الاشارة ايضا الى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة يوليو لسنة ١٩٤٣ فى شأن توزيع المنتجات الصناعية ، حيث أن التى ترفع عن جريمة من هذه الجرائم تنقضى اذا سحب الوزير الشكوى (٣) ، غير أن هذا القانون قد الغى بموجب قرار ٢٣ ١٩٥٨ ، الذى لم يعد يتطلب تقديم شكوى من الوزير المختصر الدعوى الجنائية .

كذلك فى ظل قانون تحقيق الجنایات اذا حركت الدعوى فانها لا تنقضى بالتنازل ، حتى ولو كانت الشكوى شرط لتحريكها . ولقد استخلص الفقه هذا المبدأ من حكم لمحكمة النقض فيه : « وحيث أن الدعوى الجنائية ، فى الاحوال الاستثنائية فيها القانون مباشرتها على شكوى ، تسترد استقلالها بمجرى الشكوى . وليس للشاكى ، ما لم يوجد خلاف ذلك ، أن يوقف بالتنازل عن شكواه » (٤) .

ولهذا كان من الضرورى وجود نص للخروج على هذا المبدأ كون التنازل ليس سببا من أسباب انقضاء الدعوى الجنائية فى ظل تحقيق الجنایات الفرنسى () .

ولما صدر قانون الاجراءات الجنائية تغير مجرى الامور نصت المادة السادسة منه على أسباب انقضاء الدعوى الجنائية و

(٢) نقض ٢٢ يونيه ١٩٤٤ دالوز ١٩٤٥ . ص ١٤٢ تعليق Mimin

(٣) نقض ١٨ نوفمبر ١٩٤٨ ، مجموعة أحكام النقض الجنائى ، رقم ٢٦٢

أيضا بسيرى ١٩٤٩ ج ١ ص ٦١ ، تعليق الاستاذ Hugueney

(٤) ٢ أبريل ١٨٩٦ . سيرى لسنة ١٨٩٦ ج ١ ص ٣٠٤ .

التنازل عن الشكوى اذا كانت الجريمة يستلزم فيها قانون العقوبات لمساءلة الجانى شكوى الطرف المتضرر (٥) .

ما هو مجال النص الجديد ؟

تعد الجرائم التالية من الجرائم التى يتطلب فيها قانون العقوبات لتحريك الدعوى الجنائية شكوى المجنى عليه :

(١) جريمة الزنا

(٢) جريمة السب والقذف .

(٣) جريمة هجر منزل الزوجية

(٤) جريمة خطف القاصرة اذا تلا الخطف زواج

(٥) جريمة الصيد فى أرض الغير

(٦) جريمة تزوير براءة الاختراع

هذه هى الجرائم التى بينتها المادة 18 C من التعليمات العامة التى وردت تحت المادة ٦ إجراءات .

وللقضاء أن يحدد ما اذا كانت هذه الجرائم هى المجال الوحيد لتطبيق هذا النص أو أن له مجالا آخر .

ما هى الاحوال التى علق فيها القانون رفع الدعوى الجنائية

على شكوى من المجنى عليه ؟

لا نستطيع أن نعطي قائمة كاملة بالجرائم التى تطلب فيها القانون شكوى المجنى عليه ، وانما سنشير اليها دون ترتيب معين متبنين التصنيف الذى اختاره لها الاستاذ بوزا Bouzat فى موسوعة داللوژ الجنائية فى باب : الدعوى العمومية .

(٥) أسباب انقضاء الدعوى الجنائية التى عدتها المادة السادسة من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى هى : وفاة المتهم : التقادم ، العفو ، الغاء القانون ، الشئء المحكوم به والصلح عند النص عليه صراحة .

أولا : حالات تتطلبها مصلحة العائلة أو شرف الافراد والجماع

١ - جريمة الزنا (مادة ٣٣٦ عقوبات) ومعاشرة الخدم
منزل الزوجية (٣٣٩ عقوبات) .

٢ - اشتراك زوجة المحتجز بعيدا عن البلد بسبب ظروف
مخادنة ذائعة مع الغير (قانون ٢٣ ديسمبر ١٩٤٢ ، الفقرة الث
المادة الاولى) .

٣ - جريمة هجر منزل الزوجية اثناء الزواج (مادة
عقوبات) وهى حالتنا الراهنة (٦) .

٤ - جريمة السرقة التى ترتكبها زوجة المحتجز بعيدا عن
بسبب ظروف حربية اضراها به (قانون ٢٣ ديسمبر ١٩٤٢ مادة ٣

٥ - جريمة خطف القاصرة اذا تبع الخطف زواج منها (مادة
عقوبات) .

٦ - جرائم المطبوعات (مادة ٤ من قانون ٢٩ يوليه ١٨٨١

ثانيا : حالات تبررها مصالح مالية للدولة والمنشآت العامة :

١ - الاعتداء على الضمان الوطنى (قانون ١٨ أغسطس
مادة ٣) .

٢ - الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لقانون الضمان الا
(اختلاس الخصميات المستثناة) .

٣ - الجرائم التى ترتكب اخلايا بقوانين الصرف (أمر
١٩٤٥ مادة ٨) .

٤ - بعض الجرائم الضريبية (المادة ١٧٥٣ و ١٨٣٥ من
الضرائب) .

٥ - الجرائم التى ترتكب ضد تنظيم مهنة الصيارفة (ق
يونية ١٩٤١ مادة ٢٢) .

(٦) يقصد المستشار المقرر أن هذه الجريمة هى موضوع الطعن الذى وضع فيه

٦ - الجرائم الاقتصادية المنصوص عليها فى الامر رقم ٤٥ - ١٨٨٤ الصادر فى ٣٠ يونية ١٩٤٥ - مادة ١٩ .

ثالثا : حالات تسوغها مصالح مالية خاصة :

- ١ - جريمة الصيد فى أرض الغير (المادة ٢/٣٨٩ من قانون الشئون القروية) (٧) .
- ٢ - جرائم الصيد البحرى .
- ٣ - جرائم التقليد فى المواد الصناعية وبراءة الاختراع (قانون ٣ يولية ١٨٤٤ مادة ٤٥) .

رابعا : حالات يقتضيها النظام السياسى والادارى :

- ١ - الجرائم التى يرتكبها الفرنسيون فى الخارج (مادة ٦٩١ اجراءات) .
- ٢ - الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لقانون التعليم الالزامى (قانون ١١ أغسطس ١٩٣٦ مادة ٨) .
- ٣ - الجرائم ضد الاعلان التجارى (قانون ١٢ ابريل ١٩٤٣ مادة ٢/١٥) (٨) .
- ٤ - بعض الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لقانون التأديب وقانون العقوبات المتعلقة بمشاة البحرية .
- ٥ - الجرائم المخول فيها اتخاذ الاجراءات الجنائية الى بعض الادارات الحكومية ، اذا كان مرتكبها قاصرا بلغ من العمر ١٨ سنة (المادة ٣٧ من امر ٢ فبراير ١٩٤٥) .

خامسا : حالات تستدعيها مصالح حربية :

- ١ - الجرائم التى يرتكبها موردو القوات المسلحة (المادة ٢/٤٣٣ قانون العقوبات) .

(٧) نقض ١٤ نوفمبر ١٩٥٦ ، مجموعة احكام النقض الجنائى رقم ٧٣٦ .
(٨) نقض ٢٣ يناير ١٩٥٨ ، مجموعة احكام النقض الجنائى رقم ٨٣ .

٢ - جرائم الوساطة المتعلقة بتنفيذ توريدات الدفاع الوطني
٤ من مرسوم بقانون ٨ ابريل ١٩٣٩) .

ليس لهذا التعداد من هدف سوى سبر المجال الحقيقي للمشكلة
أن يدعونا الى البحث عن حل لها . فبالنسبة لجريمة الزنا
المطبوعات لا توجد هناك مشكلة ، فيما يتعلق بأثر التنازل ، حيث
بالنسبة لهذه الجرائم قد تقرر فى ظل قانون تحقيق الجنايات . و
الحل بالنسبة للجرائم الاخرى التى تعتبر الشكوى فيها شرطا
الدعوى الجنائية ، والتى ينص القانون بالنسبة لها على أن التنا
به الدعوى الجنائية .

يبدو أن وجود المادة ٣/٦ اجراءات فى القسم العام
الاجراءات الجنائية ، الكتاب الاول منه ، تحت عنوان : فى
العمومية والدعوى المدنية يعطينا مفتاح الحل لهذه المشكلة ، ذلك
المشار اليها تقضى بأنه . وفى هذه الاحوال (٩) يجوز أن تنقضى
الجنائية . وهذا هو التفسير الذى يمكن استنباطه لهذا النص ، و
شديد . غير أن المشكلة تبدأ هنا ، فكيف لا نلاحظ أن الفقرة
المادة ٦ تنص على أنه : « تنقضى الدعوى الجنائية » فى حين
الثالثة منها ، وهى الخاصة بالتنازل تنص - كما سبق - على ما
« ويجوز أن تنقضى الدعوى الجنائية بالتنازل » . ألا يمكن أن
من هذا الاختلاف فى الصياغة ، والذى لا ندرى ما اذا كان مقصود
مقصود من قبل المشرع ، أن أسباب انقضاء الدعوى الجنائية المنصوص
بالفقرة الاولى : (وفاة المتهم والتقدم . الخ) هى أسباب
بينما أسباب انقضاء الدعوى العمومية المنصوص عليها بالفقرة
(الصلح والتنازل) هى أسباب جوازية . حقا ان اعتبار التنازل
أسباب انقضاء الدعوى العمومية يبدو مفاجئا للوهلة الاولى . ف
أنه اذا رأت النيابة العامة ضرورة تقديم شكوى لرفع الدعوى
من المتجاوز فيه أن تمنح الشاكي سلطة أعلى من سلطة النيابة العامة
عن طريق التصرف فى الدعوى العمومية فيستطيع أن يوقف
بالتنازل عن شكواه وتنقضى الدعوى العمومية . غير أن هذه
التقديرية المخولة للشاكي لا تملكها حتى النيابة العامة . فمن المع
النيابة العامة اذا حركت الدعوى العمومية لا تستطيع وقفها

(٩) أى أحوال انقضاء الدعوى الجنائية ومن بينها التنازل عن الشكوى .

نفسها ، فهي تباشر الدعوى العزومية ، ولكنها لا تستطيع التصرف فيها ، فالمجتمع وحده هو الذى يملك سلطة التصرف فيها ، وهو يمارسها تشريعيا عن طريق العفو الشامل او الغاء القانون . وهنا سنعطى الشاكى ، فى هذا المجال الضيق ، وهو مجال الجرائم الخاصة ، سنعطيه نفس السلطة التى يملكها المجتمع وهى سلطة التصرف فى الدعوى العمومية وذلك بتحويله التنازل عن شكواه وبهذه الطريقة فان التصرف فى الدعوى العمومية سيكون متروكا لتقدير الشاكى الا يعد ذلك نوعا من الرقابة على الدعوى العمومية وبالتالي عودة الى نظام الانتقام الفردى البالى .

هذه الحجة لا تخلو من الصحة ، غير أنها ليست حاسمة ، ذلك أن الحجج التى تساند رأى القائل بأن التنازل سبب من أسباب انقضاء الدعوى العمومية عديدة : -

أولا : هناك سبب لغوى وسبب عرض وتقديم للنص نفسه . فالفقرة الاولى من المادة السادسة استهلكت - كما رأينا - بتعداد الاسباب التقليدية لانقضاء الدعوى العمومية وهى : وفاة المتهم ، التقادم ، العفو الشامل ، الغاء نص التجريم والشئ المقضى به ، وهذه الاسباب تطبق فى جميع الاحوال ، أيا كان نوع الجريمة . وبعد أن عالجت فى الفقرة الثانية سببا خاصا من أسباب الانقضاء (١٠) ، بينت فى الفقرة الثالثة الاسباب الاستثنائية لانقضاء الدعوى العمومية وهى الصلح والتنازل . فعبارة « ويجوز أيضا أن تنقضى » الواردة بهذه الفقرة لا تعنى بالضرورة أن المقصود بذلك مجرد رخصة *Faculté* ، وانما المقصود بها سبب احتمالى من أسباب الانقضاء يمكن أن يحدث .

ثانيا : وعلاوة على ذلك ، اذا كان المقصود بذلك مجرد رخصة بيد القاضى ، فما هو المعيار الذى سيتبناه هذا الاخير سواء قرر انقضاء الدعوى العمومية بالتنازل أو قرر مواصلة السير فيها ، وما هى القيمة القانونية لهذا المعيار فى حين أن النص لم يفصح عنها .

ثالثا : اذا كان المجنى عليه قد قدم شكوى ثم تنازل عنها ، فما هو الضرر الذى سيعود عليه اذا كان القاضى قد أنزل حكم القانون على

(١٠) هذا السبب هو صدور حكم بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة المتهم او للعفو الشامل بناء على تقديم وثائق مزورة .

أنظر فى هذا الصدد الاستاذ Vouin وكل من Arpaillage et Besson التعليق على قانون الاجراءات الجنائية ، المادة ٦ .

تنازله . أن الدعوى العمومية لن تعود الى الحياة بتقديم شكوى أح
نفس الواقعة . أما اذا حدثت وقائع جديدة فتقدم عنها شكوى أخرى
هذه الحالة الاخيرة فان هناك مسألة تظل دقيقة وهى ما اذا
الاجراءات الجديدة يمكن أن تعيد الى الازهان الوقائع القديمة الت
التنازل .

رابعاً : أن المصطلح القانونى لا يمكن أن يفسر منطقياً الا
الوجوب . ففى الحقيقة أن الصيغة التى استعملتها الفقرة الثالث
المادة ٦ بالنسبة للصلح والتنازل هى : « ويجوز أيضاً أن تنقضى
العمومية بالصلح . » غير أنه فى حالة الصلح بين الادارة والمتهم
أنه بمجرد قبول الصلح ونفاذه ، يمكن ملاحقة المتهم وادانته .
الاصولية تقول :

Non bis in idem « لا يعاقب الجانى عن الفعل الواحد مرتين

ومع ذلك فهذا هو الامر الذى يمكن أن يحصل فى حالة
الرخصة . فالمتهم يجد نفسه قد دفع مبلغ الصلح مرتين بالنسبة
الجريمة ، وحينئذ يبدو الصلح لا داعى له ، وينحصر اثره فقط فى
عن مباشرة الاجراءات الجنائية مقابل دفع مبلغ من المال .
ولقد استقر القضاء على اعتبار الصلح سبباً من أسباب
الدعوى العمومية (١١) .

ولهذا نلاحظ أن محكمة النقض قد فسرت التعبير المعيب
استعملته الفقرة الثالثة من المادة ٦ اجراءات وهو : « ويجوز أن
الدعوى العمومية » فسرتة بالفاظ واضحة لا غموض فيها بقولها : «
الدعوى العمومية بالصلح » .

لماذا اذن نفرق بين التفسير الذى استنبطته محكمة النقض
وبين التفسير الذى يمكن أن يستنبط بالنسبة للتنازل فى حين أن الم
يفرق بين آثارهما فى الفقرة الثالثة من المادة ٦ المشار اليها ؟

الا يمكن أن نتصور أيضاً ملاحقة المخالف فى حالة نشوء التزام
أو الاتفاق على غرامة معينة ريثما تصدر طوابع الدمغة المعلن عنها

(١١) نقض ١٠ اكتوبر ١٩٦٢ ، مجموعة احكام النقض رقم ٢٧٠ ، ٢٦ نوفمبر
المرجع السابق رقم ٣١٤ .

المخالفات ، نظام لا يأخذ مظهر الصلح ، ولكنه قريب منه ؟ ان ذلك سيؤدى الى انكار النظام نفسه .

خامسا : ان تنصيب القاضى حكما للخلافات العائلية ذات الطابع الشخصى يسبغ عليه دور الغير المتطفل على شئون الاسرة فى حين أن الشاكى ، وهو الشخص الوحيد الذى يعنيه الامر قد تنازل عن شكواه . هذه المسألة لا خلاف فيها .

ان الامور التى تمس مصالح الاسر والحياة الخاصة والعائلية لا يتأذى منها النظام الاجتماعى كثيرا . ولهذا اذا كان هناك تصالح ، أو صفح ، او اذا كانت الاسرة قد استأنفت سيرها الطبيعى فلماذا نتعرض لها باجراءات لا محل لها وعقوبات لا جدوى منها .

ان رفع الدعوى العمومية قد يسبب للمجنى عليه ضررا أكثر من انعدام العقاب ، خاصة وأن المشرع فى جريمة هجر منزل الزوجية رأى أن مباشرة الاجراءات بصورة تلقائية ، فى حالة ثبوت الواقعة ، يمكن أن تؤدى الى توسيع شقة الخلاف بين الزوجين ، وهو سبب محتمل فى هذه الجريمة . فالزوج هو خير من يقدر ملائمة الوسائل الرادعة لحمل الزوج الاخر المتهم على القيام بواجباته . أليست الحكمة واحدة اذا رأى الزوج الشاكى أنه من المناسب التنازل عن شكواه ، نظرا لنشوء أحداث جديدة ؟ لماذا نحظر عليه ايقاف خصومة قد يدفع ثمنها غاليا بالاستمرار فيها ؟ ان التنازل عن الشكوى يستمد قيمته من مصلحة العائلة التى تستدعى التستر على الفضيحة وفتح الطريق أمام التصالح . ان سلام العائلات وطمأنينتها وشرفها تقتضى هذه التضحية وتتطلب هذه النتيجة .

ألم تنص المادة ٢٤٤ من القانون المدنى ، على نفس الفكرة بقولها : « تنقضى دعوى الطلاق بالتصالح بين الزوجين » .

أما فيما يتعلق بالجرائم الخاصة ، غير الجرائم العائلية ، مثل القذف والسب والصيد فى أرض الغير فان التنازل عن الشكوى بالنسبة لها له تعليل آخر : لماذا تتشدد النيابة العامة بصدد التنازل عن الشكوى أكثر من تشدد المجنى عليه ، فى حين أن اختلال الامن الاجتماعى الذى سببته الجريمة لم يعد له وجود من الناحية العملية . فالمالك الذى اصطاد الغير فوق أرضه دون اذن منه دفع له تعويض عن هذا الضرر أو سلم له الصيد . ألا يترتب على مباشرة الدعوى الجنائية الحاق ضرر بالمجنى عليه ؟

وأدق من هذا التعليل ، دون شك ، هو التعليل الذى يساق
للتنازل عن الشكوى فى الجرائم التى تمس الدولة أو ذمتها المالىة
كان الغرض هو حماية المصلحة العامة ، الا يترك للنياحة العامة ،
الدولة أمام المحاكم ، حرية تقدير مواصلة السير فى الدعوى العموم

وبهذا تكون وظيفة العقاب بمأمن من التأثيرات السياسية الم
للإجابة عن هذا السؤال يبدو هنا أيضا أن النياحة العامة هى
يقدر مدى فائدة استمرار الاجراءات الجنائية من عدمها ، نظرا ل
التي تتميز بها هذه المشاكل .

وهنا يظهر أن أى تمييز بين مختلف طوائف هذه الجرائم ه
له خطورته المتناهية . اذ كيف نميز بينها هنا فى حين أن القانون
لا يعرف هذا التمييز ؟

وبالإضافة الى ذلك كيف يمكن تحريك الدعوى الجنائية اذا
اجراءاتها ينقصها السند الاساسى ، الا وهو الشكوى التى لم يعد لها
بالتنازل عنها ؟

ما هو موقف الفقه من هذه المسألة ؟ لقد كتب
Stefani (١٢) بخصوص المادة ٦ فقرة ٣ من قانون الاج
الجنائية ما يلى : « من الان فصاعدا يترتب على التنازل انقضاء
العمومية ، فى جميع الاحوال التى يعلق فيها رفع الدعوى على
الطرف المتضرر » .

فالمؤلف ، باستعماله لظرف « Désormais من الان فصاعدا
يشير الى أن المشرع قد غير موقفه حول هذه النقطة منذ صدور
الاجراءات الجنائية ، ويؤكد ، فضلا عن ذلك ، الخصيصة الأمرة و
لهذا السبب من أسباب انقضاء الدعوى العمومية ، الا وهو التنازل

ومن البديهي أن هذا لا يتأتى الا فى النطاق المحدود للجر
يستلزم فيها قانون العقوبات لمساءلة الجانى شكوى الطرف المتضرر .

(١٢) محاضرات فى القانون الجنائى على طلبه اجازة القانون لسنة
١٩٦٥ ص ٧٥٨ .

أما وجيز « دالوز » فى الاجراءات الجنائية (طبعة ٩٦٤ - رقم ١٢٤ - ٤١٩) فلقد عبر عن نفس النتيجة السابقة بقوله : « عندما تتحرك الدعوى العمومية بتقديم الشكوى التى تعتبر شرطا ضروريا لرفعها ، فان التنازل عنها يترتب عليه انقضاء الدعوى العمومية » .

ولقد تبنت ايضا موسوعة « دالوز » فى القانون الجنائى هذا الرأى : « اذا كان التنازل ، فى ظل قانون تحقيق الجنايات ، لا يترتب عليه انقضاء الدعوى العمومية الا اذا نص القانون على ذلك صراحة ، فان المادة ٦ فقرة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية التى تعتبر خروجاً على الفقرة ٢ من المادة ٢ من هذا القانون ، تنص على انقضاء الدعوى العمومية فى حالة التنازل عن الشكوى عندما تكون هذه الاخيرة شرطا ضروريا لتحريك الدعوى » .

ولقد حذا كل من الاستاذ فوان وبيصون واربيلانج حذو الرأى السابق فى مؤلفهم التعليق على قانون الاجراءات الجنائية (المادة ٦ اجراءات) .

ومع ذلك فان موسوعة Jurisclasseur (مادة ٣٥٧ رقم ٨٤ ، ص ٨) سارت فى اتجاه مغاير ، خاصة فيما يتعلق بجريمة هجر منزل الزوجية التى تهمنا (١٣) : « التنازل عن الشكوى لا يترتب عليه وقف الاجراءات الجنائية كما هو الحال فى مواد الزنا » .

غير أن هذا الرأى الشاذ ليس له اى تعليل وسيظل - لهذا السبب - مجرد فكرة تقريرية .

أما فيما يتعلق بأحكام القضاء فإنه ، على ما نعلم ، لا وجود لها حتى هذا اليوم . ففهرس محكمة النقض وفهرس المحاكم الدنيا لا يوجد بها اى حكم عن هذا الموضوع .

غير أننا نرى فى نهاية هذه الدراسة أن التنازل يترتب عليه بالضرورة ، فى الاحوال التى تعرضنا لها ، انقضاء الدعوى العمومية . ومن البديهي ان التنازل الذى تنقضى به الدعوى العمومية يعتبر استثناء على القواعد العامة فى قانوننا الجنائى التقليدى ، فمن المعروف أنه فى ظل قانون تحقيق الجنايات عندما تحرك الدعوى العمومية تباشرها النيابة بمطلق

(١٣) يقصد كاتب التقرير بكلمة « تهمنا » ان جريمة هجر منزل الزوجية كانت موضوع التقرير الذى كتبه عن التنازل عن الشكوى .

الحرية والاستقلال حتى ولو كانت تستلزم شكوى الطرف المتضرر
للشاكى أو المدعى المدنى ، اذا كان هو الذى حرك الدعوى العمومية
أن يوقف سيرها ، ونعتقد أن قانون الاجراءات الجنائية قد اضا
جديدا الى هذه النقطة ، وذلك بالتوسع فى المادة ٦ فقرة ٣ . وه
الذى يبدو تزييدا جديرا بالملاحظة .

وعلاوة على ذلك اذا حاولنا التقريب بين المادة ٢ فقرة ٢
فقرة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية نستخلص أن تنازل المدعى
لا يؤثر ، من حيث المبدأ على الدعوى العمومية ولا يترتب عليه
خاصة ، انقضاؤها .

وهذا خلافا لحالة ما اذا حرك المدعى المدنى الدعوى العمومية
جريمة يستلزم فيها القانون شكوى الطرف المتضرر ، ثم تنازل هذا
عن شكواه ، فهذا المعنى هو الذى يمكن اعطاؤه لعبارة : « مع
الاحوال المشار اليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٦ » الواردة فى
الاخيرة من المادة ٢ من قانون الاجراءات الجنائية (١٤) .

ومن جهة اخرى نلاحظ أن فن الصياغة القانونية قد تغير . ف
أنه قديما ، فى ظل قانون تحقيق الجنايات كان الاثر الموسع للتنازل
عليه القانون الذى يصدر بتجريم واقعة معينة (جريمة الزنا -
المطبوعات مثلا) أصبح الان منذ صدور قانون الاجراءات الجنائية
بنصوص عامة ومجردة تطبق على جميع الجرائم (١٥) .

وهكذا نشاهد انقلابا شاملا فى الصياغة القانونية . فالاستثناء
هو القاعدة والعكس بالعكس بحيث أنه اذا اراد المشرع الان أن الت
ينتج أثره ، وهو انقضاء الدعوى العمومية فى حالة معينة (أى

(١٤) تنص المادة « ٢ » من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى على ما يلى : -
« يختص من اصابهم ضرر مباشر من الجريمة برفع الدعوى المدنية لتعويض
الناشئ عن جناية او جنحة او مخالفة .

مع مراعاة الاحوال المشار اليها فى الفقرة الثالثة من المادة ٦ ، ليس لترك
المدنية تأثير على الدعوى العمومية » .

(١٥) يقصد المستشار المقرر أن أثر التنازل وهو انقضاء الدعوى الجنائية أصبح
بنص عام هو نص المادة ٦ اجراءات الذى سبقت الاشارة اليه فى أكثر من موضع

التي تدخل طبعا في نطاق الجرائم التي تستلزم تقديم شكوى مسبقة لمسألة الجاني (فانه يجب أن ينص على ذلك صراحة في قانون التجريم حتى يكون خروجاً على نص الفقرة الثالثة من المادة ٦ من قانون الاجراءات الجنائية وذلك تطبيقاً لقاعدة : الاحكام الخاصة تؤثر في الاحكام العامة ،
Specialia generalibus derogant أو الخاص يقيد العام فيما

نص عليه .

وبالإضافة الى ذلك فان تقريب احكام المادة ٤٢٥ (١٦) من قانون الاجراءات الجنائية من دراستنا لا يخلو من فائدة في حالة ما اذا اعلن المدعى المدني اعلانا صحيحا ولم يحضر الجلسة المحددة ، فيعتبر حينئذ تاركا لدعواه المدنية ، وفي هذه الحالة اذا كلف المدعى المدني المتهم بالحضور مباشرة امام محكمة الجنج ، فليس لها أن تفصل في الدعوى العمومية اذا لم تطلب النيابة العامة صراحة (١٧) .

غير أن ترك الدعوى المدنية بعدم حضور المدعى المدني أمام المحكمة بغير عذر مقبول أو بعدم ارساله وكيل عنه لا يمكن اعتباره في حكم التنازل ، وانما يعتبر على الأقل ، تنازلاً مفترضا يستنتجه القانون من موقف الشاكي . وفي هذه الحالة يترك للنياية العامة حرية تقدير التصرف في الدعوى الجنائية . ان التقريب بين المادتين ٦ فقرة ٣ و ٤٢٥ اجراءات له أهمية على صعيد المبادئ القانونية ، لانه يكشف عن رغبة المشرع في التدرج في آثار التنازل بمعناه الواسع ، ولان النيابة العامة تستطيع ، اذا كان التنازل مفترضا كما في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٥

(١٦) تقضى هذه المادة بما يلي : -
« يعتبر تركا للدعوى المدنية عدم حضور المدعى بالحقوق المدنية بعد اعلانه اعلانا صحيحا او عدم ارساله من يمثله بالجلسة .
وفي هذه الحالة ليس للمحكمة أن تفصل في الدعوى العمومية اذا تحركت بمعرفة المدعى بالحقوق المدنية الا اذا طلبت النيابة ذلك ، مع عدم الاخلال بحق المتهم في أن يطلب من المحكمة الحكم بالتعويضات على المدعى بالحقوق المدنية لتعسفه في تحريك الدعوى المباشرة كما هو منصوص عليه بالمادة ٤٧٢ » .
ونلاحظ أن أحكام الفقرة الاولى من هذه المادة هي نفس احكام المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية الليبي كما أن الفقرة الاخيرة منها التي تعطى المتهم الحق في المطالبة بالتعويضات تقابل تماما نص المادة ٢٤٠ اجراءات ليبي .
(١٧) وبعبارة اخرى فان خصومة المدعى المدني تنصرف الى الدعوى المدنية فقط ولا شأن له بالدعوى الجنائية فأمرها موكل الى النيابة العامة .

اجراءات ، ان تقدر النتيجة التى يمكن اعطاؤها للدعوى العمومية اذا تقرر هذا التنازل رسميا فانه يؤدى تلقائيا الى انقضاء الدعوى العمومية (الحالة المشار اليها فى المادة ٦ فقرة ٣) .

وفى جميع الفروض ، فان النعى على الحكم المطعون فيه رفضه . فاذا سلمنا بأن المحكمة لا تملك الا مجرد تقرير انقضاء الدعوى العمومية ، فانها ستستعمل هذه الرخصة ، وباستعمالها لن تتجاوز سلطتها . غير أننا نعتقد أنه لا يجب الوقوف فى منتصف الطريق ، تفسير النص القانونى كما لو كان يلقي التزاما على القاضى بأن انقضاء الدعوى العمومية فى الاحوال المشار اليها .

ان المرونة الظاهرة التى تخول القاضى استعمال الرخصة لا تمارسته لسلطته التقديرية دقيقا فحسب ، فى حالة انعدام معيار يرتكز على قاعدة قانونية ، وانما تضى على هذا النظام شيئا من يضر بمصالح الجميع ، خاصة بالنسبة للحل التالى الذى سيظل قانونية : هل تنقضى الدعوى العمومية بالتنازل أم لا ؟ .

اذا دعوتكم اليوم ، حضرات السادة ، لتحقيق هذا « التنازل القانونى » ان كان هناك تصعيد ، فليس ذلك ، صدقونى ، نوع التهور والمجازفة الذى سيكون بالنسبة لنا ، نحن حماة وحدة القدر منتقدا بكل تأكيد ، وانما لاننى واثق بأن مثل هذا الحل لا يشكل من حقيقية وعملية من جهة ، ومن جهة أخرى فان هذا التفسير يستند رغبة المشرع الصادقة والاكيدة ، هذه الرغبة التى يهمنى دائما أن نلتزم بها ، وان كان يشوبها فى هذا المجال شيء من اللبس والغموض .